المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل

2013 يونيو - 9

بـــــــلاغ

انعقد بتاريخ 13 و 14 يونيو 2013 بباريس اجتماع اللجنة المشتركة المغربية الفرنسية حول النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع لدراسة القضايا المشتركة.و خاصة فيما يتعلق بمراجعة حصص المغرب من الرخص الثنائية للقيام بعمليات النقل الدولي الطرقي للبضائع بين البلدين.

و لقد تم خلال هذا الاجتماع الوقوف على المؤشرات الإيجابية لتطور المبادلات التجارية بين المغرب و أوربا من جهة و بين المغرب وفرنسا من جهة أخرى، و التطرق إلى المقتضيات المتعلقة بنظام الرخص الثنائية للنقل الدولي عبر الطرق للبضائع التي لم تعد كافية للاستجابة لحاجيات الناقلين المغاربة .

ذلك أنه خلال سنة 2012 ، استهلك الأسطول المغربي الحصص السنوية المخصصة له في نهاية شهر نونبر، مما اضطرت معه السلطات المغربية إلى الدخول في مفاوضات مع السلطات الفرنسية أسفرت عن السماح للناقلين المغاربة وبشكل استثنائي من الدخول إلى التراب الفرنسي دون الحاجة إلى ترخيص.

وبالنسبة لسنة 2013، استهلك الأسطول المغربي الحصص السنوية المخصصة له في بداية شهر يونيو.

وتترجم هذه المعطيات التطور الايجابي الذي يشهده قطاع النقل الدولي عبر الطرق للبضائع بالمغرب وتحسن تنافسية الأسطول المغربي وتطور استثمارات الناقلين المغاربة في هذا المجال. حيث أن نسبة مساهمة الأسطول المغربي التي لم تكن تتجاوز 5% سنة 2003 توازي الآن حوالي 22%.

وعلى إثر هذا الاجتماع، تم الاتفاق على رفع حصة المغرب من الرخص الثنائية الصالحة لرحلة واحدة ذهابا وإيابا من 12.000 رخصة إلى 17.000 رخصة ومن الرخص السنوية الصالحة لعدة رحلات من 300 رخصة إلى 500 رخصة مع الرفع من عدد الرحلات السنوية لكل رخصة من 20 إلى 30 رحلة. وهو ما سيمكن الناقلين المغاربة من القيام ب 32.000 رحلة سنوية بدلا من 18.000 رحلة حاليا، علما أن عددا من هذه الرخص تستغل للعبور عبر التراب الفرنسي.

ولاستيفاء الطلبات على عمليات النقل الدولي بين البلدين خلال فترة يونيو – دجنبر 2013، تم تمكين المغرب من 4000 رخصة ثنائية إضافية برسم سنة 2013.

وبالإضافة إلى ذلك، تم خلال هذا الاجتماع الاتفاق على مايلي :

- تحرير عمليات النقل الدولي المنجزة بين البلدين بواسطة الشاحنات التي لا يتعدى وزنها الإجمالي 3.5 طن،الشيء الذي سيمكن من الحد من وثيرة استهلاك الرخص الثنائية.
- إحداث لجنة مشتركة ثنائية لمراجعة الاتفاق الثنائي المغربي الفرنسي الذي يرجع تاريخه إلى 13 فبراير1974، على غرار ما تم العمل به مع إسبانيا.
- الاتفاق على تفعيل عمل اللجنة المتعددة الأطراف بين المغرب و فرنسا و إسبانيا و بلجيكا والبرتغال لدراسة إمكانية توحيد قواعد و مساطر النقل الدولي للبضائع بين المغرب والدول المعنية بما في ذلك قواعد مراقبة شروط القيام بهذا النقل.

وزير التجهيز و النقل

عزيز رباح